

إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل3-دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية -

Risk Management In Banks According to Basl3 Committee Standards An applied Study of BADR(Medea Directorate)

بلخوجة الزهرة^{1*}، قويدر الويزة²

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، مخبر التنمية المحلية المستدامة ،

belkhoudja.zohra@univ-medea.dz

² جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية ،

kouider.louiza@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/28 تاريخ القبول: 2022/10/06 تاريخ النشر: 2023/01/31

ملخص:

تُعد إدارة المخاطر في البنوك من أهم السياسات البنكية التي تساعد على تحقيق الأرباح والحفاظ على مستوى أداء البنوك، حيث قمنا من خلال هذه الدراسة بتوضيح أهم المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية وطرق قياسها، ثم استعرضنا الدور الأساسي لإدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة للبنوك، كما أشرنا للمحاور الأساسية التي جاءت بها لجنة بازل3 والتي ركزت على القواعد الاحترازية لمواجهة التعثرات البنكية، ثم تطرقنا إلى معرفة مدى التزام مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدينة بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل3، وذلك باستخدام استبيان وجه لعينة مكونة من 45 موظف من موظفي مديرية البنك.

لقد بينت نتائج الدراسة أن أفراد العينة من الموظفين يرون أن مديرية البنك تتوفر على معايير إدارة المخاطر و هذا حسب مختلف الأبعاد، كما يوجد التزام عالٍ لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3، كما دلت نتائج التحليل أيضا على أنه لا يوجد اختلاف في تقييم موظفي مديرية البنك حول التزام هذه الأخيرة بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل3، حسب كل متغير من المتغيرات الشخصية والتمثلية في (النوع (الجنس)، المؤهل العلمي والخبرة المهنية).

* المؤلف المرسل

كلمات مفتاحية: بنك، إدارة المخاطر البنكية، معايير لجنة بازل 3.

Abstract:

Risk management in banks is considered as one of the important banking strategies that help in profit achievement and ensure good level of bank performance. Hence, this study set the main concepts of bank risks, measurement tools, and the role of risk managements in banks. Moreover, this study focused on the main axes of Basel 3 committee, which stressed the precautionary rules to face bank default. The researcher used a questionnaire distributed to a sample consisting of 45 bank employees. Findings show that the study sample sees that the current directorate of bank has risk management standards. Moreover, the directorate of bank has a high-level commitment toward banking risks management according to Basel 3 committee on banking supervision. In addition, the study sample agrees that there are no significant differences in the employee's point of view based on gender, scientific qualification, and professional experience.

Keywords: bank; Banking Risk Management; Basel 3 Committee on Banking Supervision.

1. مقدمة:

تُمثل المخاطر البنكية جزءا رئيسيا من العمل البنكي، وتعتبر من الموضوعات الهامة التي تستحوذ على اهتمامات الأكاديميين والممارسين على حد سواء، وذلك لأن كفاءة البنك في إدارة المخاطر تنعكس على أداء البنوك بشكل مُباشر، وأن النجاح في الاحتفاظ باستثمارات جيدة يتوقف على تخفيض حجم المخاطر الائتمانية والقدرة على توفير السيولة لمواجهة الأزمات المتوقعة والمفاجئة، حيث أثارت تلك الأزمات المتتالية والمتعمقة اهتمام مسؤولي البنوك ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات فحسب، ولكن أيضا على المستوى البنكي الدولي وخصوصا المؤسسات المالية الدولية، وخاصة بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة إلى اهتمام مسؤولي الدول العشر الكبرى.

إن الدراسة المستفيضة لأسباب تلك الأزمات البنكية هي تزايد المخاطر البنكية التي واجهتها البنوك من جهة وعدم إدارتها من جهة أخرى، ومما لاشك فيه أن تزايد سرعة خطى العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والبنكية على المستوى العالمي الذي تبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر، ونظرا للاضطرابات المالية التي خلقتها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات جوهرية على الدعامات الثلاث لبازل2، حيث تلزم قواعد اتفاقية بازل3 البنوك بتحسين نفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية، وبإيجاد الحلول المناسبة للمخاطر البنكية.

بناء على ماسبق تبرز معالم إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:
ما مدى التزام مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية بتطبيق معايير لجنة بازل3 في إدارة المخاطر البنكية؟

و ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المخاطر البنكية و ما هي تصنيفاتها؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر البنكية وما هي المقررات الثالثة التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة البنكية في ظل التطورات البنكية الدولية الحديثة؟
- ما مدى قدرة البنك على قياس المخاطر البنكية والتحوط لها عن طريق تقرير العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، والتنبؤ بتلك العلاقة وفقا لمعايير لجنة بازل3؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة، قمنا بصياغة بعض الفرضيات التي نعتبرها كإجابات محتملة للأسئلة المطروحة، والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة ، وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد التزام عالٍ لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3.

الفرضية الثانية: يختلف تقييم الموظفين حول التزام مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل3، حسب كل متغير من المتغيرات الشخصية (النوع (الجنس)، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- الحد من المخاطر البنكية بتحديد أساس سليم لمتخذ القرار يمكنه من اتخاذه بموضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي.

عنوان المقال: إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل3-دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية -

- التعرف على كيفية تطبيق آليات إدارة المخاطر في البنوك، وكذا القيود الداخلية والخارجية ودرجة تأثير نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة في البيئة البنكية الداخلية والخارجية في تحسين عمل البنوك.
- معرفة مدى مطابقة المعايير والقواعد الاحترازية، والأنظمة الرقابية المعمول بها في الجزائر للمعايير الدولية.
أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي :
-إظهار المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها وطرق قياسها وفقا للمعايير الدولية.
-معرفة دور إدارة المخاطر في تجنب المخاطر والتقليل من آثارها للحد من الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي للبنوك.
-إبراز مدى التزام مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية بمعايير لجنة بازل3 في إدارة المخاطر البنكية.
منهج الدراسة و أساليب جمع البيانات:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة، بهدف وصف و تحليل مختلف جوانب الموضوع، و هذا اعتمادا على المسح المكتبي لما توفر من مراجع حول الموضوع، و عن طريق استبيان ضم مجموعة من الأسئلة مُوجهة لعينة من موظفي مديرية البنك.
الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر، تناولته العديد من الدراسات، ولقد تم اختيار الدراستين السابقتين التاليتين:
-دراسة"ميرفت أبو كمال"، بعنوان"الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين وتطويرها، وتوصلت إلى أنه يصعب على البنوك قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل2، لعدم توفر المقومات اللازمة، وعدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء البنك.

-دراسة "عياش زبير، العايب سناء، بعنوان"تسيير مخاطر السوق بين مقررات وإصلاحات بازل3" مجلة دراسات اقتصادية، العدد2019، 2، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النقائص التي اشتملت عليها اتفاقية بازل2 ودورها في حدوث الأزمة المالية، كما هدفت إلى تبيان التغيرات في تسيير مخاطر السوق التي أتت بها بازل3،

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لجنة بازل3 أثرت بشكل كبير في تسيير مخاطر السوق من خلال إدراج عامل الانحناء ضمن الأسلوب المعياري وذلك لتدعيم عامل دلتا بهدف جعل المقياس أكثر حساسية بالخطر.

يلاحظ من خلال الدراستين السابقتين أنهما يشتركان مع دراستنا في إدارة المخاطر ولجنة بازل، لكن كل دراسة أخذت جانب معين من مقررات لجنة بازل وكذلك فيما يخص إدارة المخاطر، فدراسة "ميرفت أبو كمال" ركزت على إدارة المخاطر الائتمانية وفقا لمعايير بازل2، أما دراسة "عياش زبير، العايب سناء" ركزت على إدارة مخاطر السوق وفقا لمعايير بازل3.

تختلف دراستنا عن الدراستين السابقتين، في كونها تطرقت إلى إدارة المخاطر البنكية بأنواعها ولم تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق فحسب، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل3، وذلك بأخذ مديرية بنك "BADR" كدراسة حالة.

2- الإطار النظري للدراسة

2.1 مبادئ أساسية حول إدارة المخاطر البنكية

أولاً: مفهوم المخاطر البنكية وتصنيفاتها

- مفهوم المخاطر البنكية:

للمخاطر البنكية العديد من التعريفات نذكر منها:

"تُعرف المخاطر بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة" (حماد، 2003، صفحة 195)

كما تعرف على أنها "درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع" (نجار، 2013/2014، صفحة 49).

- أنواع المخاطر البنكية: تصنف المخاطر البنكية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية:

أ- المخاطر المالية:

- المخاطر الائتمانية: تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض (الصيرفي، 2006، صفحة 66).

- مخاطر السوق: وهي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار السلع، وأسعار الأوراق المالية (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 161).

ب- المخاطر غير المالية:

-مخاطر التشغيل: المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية(نجار، 2013/2014، صفحة 53).

-المخاطر القانونية: وهي المخاطر المترتبة عن مخالقات إدارات المصارف للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) الناطمة لإجراءات مزاوله مهنة الصرافة والصرف الأجنبي(عمليات التحويل الخارجي (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 168).

-المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي(شكري و آخرون، 2012، صفحة 298).

-مخاطر السمعة: احتمالية انخفاض إيرادات البنك دون توفير أو قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر وهذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام(بوعشة، 2007، الصفحات 231-232).

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهميتها

- مفهوم إدارة المخاطر:

تُوجد عدة تعاريف للمخاطر البنكية، نذكر أهمها فيما يلي:

تعرف إدارة المخاطر على أنها" هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد"(داود، 2013، صفحة 216).

وتعرف إدارة المخاطر على أنها "العملية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة التي تستخدم طرق عملية للتعامل مع المخاطر ووضع طرق وإجراءات من شأنها تقلل من إمكانية حدوث الخسائر"(المعيوفى و عبد العزيز، 2017، صفحة 54).

- أهمية إدارة المخاطر: تكمن أهمية إدارة المخاطر في قياس المخاطر والتحكم فيها، ونذكر أهميتها فيما يلي(نجار، 2013/2014، الصفحات 78-79):

-أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة.

-تتمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء.

-قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر.

-أداة لاتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.
-المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى أو من عميل لآخر أعبر وحدات الأعمال.

-رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية.

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة أهداف تتجلى من خلال تطبيق إدارة المخاطر نذكر أهمها فيما يلي(المدهون، 2010/2011، صفحة 6):

-استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أقل مستوى ممكن.
-استمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي في النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسائر تهدد النمو الاقتصادي للبنك.

-تعظيم قيمة البنك: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك فهو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

2.2 عمليات إدارة المخاطر البنكية

أولا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية: تتمثل مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي(عياش، 2011/2012، صفحة 92):

- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال.

- وضع إطار لتسيير المخاطر: يجب أن يكون لدى البنك إطار لتسيير المخاطر يتصف بالفاعلية، الشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار تسيير المخاطر الذي يتم اختياره.

- تكامل إدارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، حيث أن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا للتداخل الموجود بين مختلف المخاطر التي يواجهها البنك.

- محاسبة خطوط الأعمال: من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.
- تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.
- المراجعة المستقلة: إن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.
- وضع خطط للطوارئ: معززة بإجراءات أمنية وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر البنكية:

نتلخص خطوات إدارة المخاطر البنكية في النقاط التالية(بوعشة، 2007، صفحة 232):

- **تحديد المخاطر:**
لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.
- **قياس الخطر:**
كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- **ضبط المخاطر:**
هناك ثلاث أساليب لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء اثر هذه المخاطر.
- **مراقبة المخاطر:**
إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف ، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية.

ثالثا: أطراف إدارة المخاطر البنكية

- تتطلب عملية إدارة المخاطر المالية أطراف فعالة من أجل الوصول إلى نتائج مرضية وذلك من خلال تحديد المسؤوليات، ويمكن إيجاز هذه الأطراف فيما يلي:
- **المراقبون (المشرّفون):** يتمثل دورهم الرئيسي في تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة ملائمة لها في البنك. إن الوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة والتقييم ودعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على استقرار النظام البنكي.
 - **المساهمون:** يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفاء يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسطير توجهات البنك.
 - **مجلس الإدارة:** تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، فهو الذي يقوم بإعداد الاستراتيجيات وتعيين الموظفين، خصوصا الإدارة العليا، ووضع سياسات التشغيل.
 - **الإدارة التنفيذية:** وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراية الكافية بغدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.
 - **لجنة التدقيق والمصدق الداخلي:** تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات. حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات.
 - **المدققون الخارجيون:** يلعب المدققون الخارجيون دورا تقييما في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية والأرباح والخسائر.
 - **الجمهور العام (المتعاملون مع البنك):** كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك، وخصوصا المودعين، فهم معنيون بإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال حرصهم على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من طرف هذا الأخير.

3.2 معايير لجنة بازل3 للرقابة البنكية:

أولا: ظروف نشأة بازل3

دفعت الأزمة العالمية الأخيرة 2008 إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد البنكية الدولية.

وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات. وبشكل عام أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات والممارسات البنكية على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التوريق وإعادة التوريق المعقدة وفي ممارسات إدارة المخاطر(هاني، 2017، صفحة 310).

إن لجنة بازل3 تمثل إصلاحات لجنة بازل من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع البنكي فالهدف من لجنة بازل3 هو تحسين قدرة القطاع البنكي على احتواء الأزمات الناشئة عن الضغوطات المالية الاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي.

ثانيا: محاور لجنة بازل3

تتمثل المحاور التي تم وضعها في هذه الاتفاقية فيما يلي(قورين و آخرون، 2020، صفحة 40):

-**المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي(الشريحة الأولى) مقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند(الشريحة الثانية) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك.

-**المحور الثاني :** تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية.

- **المحور الثالث:** قامت اللجنة بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وتم صياغة هذه النسبة على الشكل التالي:

$$\text{رأس المال الأساسي} \leq 3\%$$

إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية

- **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون إنباع البنوك لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزويد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه.

- **المحور الخامس:** يخص مسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، فاقترحت لجنة بازل اعتماد نسبتيْن، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم، أما النسبة الثانية (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها (john, christophe, & maxime, 2012/2013, p. 284)

ثالثاً: الآثار المتوقعة لتطبيق لجنة بازل 3 للرقابة البنكية

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، تتمثل فيما يلي (نجار، 2014/2013، الصفحات 121-122):

- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها وفي طبيعة التعديلات في حد ذاتها.

- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتراع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلاً.

- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها.

- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلباً على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل.

- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

3. الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

1.3 مجتمع وعينة الدراسة :

عنوان المقال: إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3-دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية -

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدينة، و فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم توزيع (60) استبانة على موظفي مديرية البنك محل الدراسة، تم استعادة (45) استمارة منها صالحة للتحليل الإحصائي، أي بمعدل استرجاع بلغ 75% من إجمالي الاستبانات الموزعة.

2.3 أداة الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة و بالاعتماد على الدراسات السابقة تم إعداد استبيان وُجه لموظفي مديرية البنك محل الدراسة و تضمن ثلاثة أجزاء أساسية هي:

الجزء الأول: و الذي يُعنى ببعض المعلومات الشخصية للموظفين و المتمثلة في (النوع أو الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية).

الجزء الثاني: وفيه تم التطرق إلى محاور الدراسة و هي:

المحور الأول: والهدف منه إبراز مدى توفر معايير إدارة المخاطر في مديرية البنك و يضم 14 عبارة .

المحور الثاني: يهدف إلى إبراز مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل 3 و يضم 11 عبارة .

ولمعالجة هذا الاستبيان فقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي والذي تدرجت عباراته كالآتي: **(موافق بشدة بدرجة 5، موافق بدرجة 4، محايد بدرجة 3، غير موافق بدرجة 2، غير موافق بشدة بدرجة 1)**، و الجدول أدناه يُلخص مجالات الاتجاهات لهذا المقياس:

الجدول رقم (01): مجالات الاتجاهات حسب مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	الاتجاه	درجة الموافقة
من 1 إلى 1,79	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
من 1,80 إلى 2,59	غير موافق	ضعيفة
من 2,60 إلى 3,39	محايد	متوسطة
من 3,40 إلى 4,19	موافق	عالية
من 4,20 إلى 5	موافق بشدة	عالية جدا

المصدر: عبد الفتاح عز، "مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2008، ص 450.

3.3 ثبات الاستبيان:

من خلال الجدول رقم (02) أدناه نلاحظ أن قيمة معامل الثبات (مُعامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)) قد بلغت 85,8%، و هي تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 60%، مما يعني أن استبيان البحث يتمتع بدرجة ثبات عالية، و هو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط بين عبارات الاستبيان.

الجدول رقم(02): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
الأبعاد الخمسة ككل	25	0,858

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25).

4. مناقشة و تحليل النتائج:

1.4 تحليل خصائص أفراد العينة:

يُلخص الجدول رقم (03) أدناه خصائص أفراد عينة الدراسة و منه نستنتج ما يلي:

الجدول رقم(03): خصائص أفراد العينة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	27	60
إناث	18	40
المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	5	11,1
جامعي	39	86,7
دراسات عليا	1	2,2
سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	4	8,9
من 5 إلى 10 سنوات	20	44,4
أكثر من 10 سنوات	21	46,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25).

- أغلب أفراد العينة هم ذكور، حيث بلغت نسبتهم 60%، بينما نسبة الإناث كانت 40%.
 - كما أن معظم أفراد العينة ذوو مستوى جامعي بنسبة 86,7%، يليها مباشرة ذووا المستوى الثانوي بنسبة 11,1%، ثم مستوى دراسات عليا بنسبة 2,2%.
 - غالبية أفراد العينة لهم خبرة عمل في البنك أكثر من 10 سنوات بنسبة مئوية تقدر بـ 46,7%، بينما نجد أن الموظفين الذين لهم خبرة مهنية من 5 سنوات إلى 10 سنوات في المرتبة الثانية بنسبة 44,4%، وفي المرتبة الأخيرة الموظفين الذين لهم خبرة مهنية من 1 سنة إلى 5 سنوات بنسبة 8,9%.
- 2.4 التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بتقييم الموظفين لمدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنك محل الدراسة:**

عنوان المقال: إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل3-دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية -

نُخلص فيما يلي إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول للدراسة و المتمثل في مدى توفر معايير إدارة المخاطر في مديرية البنك حسب أبعاده الثلاثة، و الجدول التالي يُبين ذلك:

الجدول رقم(04):تحليل اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر معايير إدارة المخاطر في مديرية البنك.

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	البعد
3	عالية	0,4947	3,76	توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية
2	عالية	0,5777	4,1067	المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك
1	عالية جدا	0.4931	4,20	توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25).

تُشير نتائج الجدول أعلاه إلى موافقة عينة الدراسة من الموظفين حول توفر معايير إدارة المخاطر في البنك محل الدراسة وهذا حسب الأبعاد الثلاثة، و هو ما يتضح من خلال المتوسطات الحسابية لكل بعد و التي تنتمي إلى مجال درجة الموافقة العالية (حسب الجدول رقم (01) أعلاه) ، ومنه نستنتج بأن أفراد العينة من الموظفين يرون أن مديرية البنك تتوفر على معايير إدارة المخاطر و هذا حسب مختلف الأبعاد.

3.4 التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بتقييم الموظفين لمدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3:

تشير نتائج الجدول أدناه إلى وجود موافقة عالية جدا من عينة الدراسة من الموظفين حول فعالية نظام إدارة المخاطر في مديرية البنك، بينما نلاحظ درجة موافقة متوسطة بخصوص مقررات لجنة بازل3 حول المخاطر البنكية.

الجدول رقم(05): تحليل اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3.

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
1	عالية	0,480	4,337	فعالية نظام إدارة المخاطر
2	متوسطة	0,7356	3,057	مقررات لجنة بازل3 حول المخاطر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25)

4.4 اختبار فرضيات الدراسة:

قبل القيام بعملية اختبار الفرضيات لا بد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة فيما إذا كانت إجابات أفراد العينة تتوزع توزيعاً طبيعياً أو لا، و بما أن حجم العينة صغير (أقل من 50) فإننا نعتمد على نتائج اختبار (Shapiro-Wilk) لمعرفة طبيعة التوزيع، و الجدول رقم (06) أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار (Shapiro-Wilk) للتوزيع الطبيعي.

البيان	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	التوزيع
الاستبيان ككل	0,932	0,011	غير طبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25).

بالنظر إلى قيمة احتمالية الاختبار البالغة (0,011) و هي أقل من القيمة الحرجة (0,05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية لهذا الاختبار و التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و بالتالي إجابات الأفراد لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني أننا سنستخدم الاختبارات اللامعلمية من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

1.4.4 اختبار الفرضية الأولى: و التي تنص على:

الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد التزام عالٍ لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3.

الفرضية البديلة (H1): يوجد التزام عالٍ لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3.

لاختبار الفرضية أعلاه نعتمد على اختبار الإشارة (Sign Test)، لأن إجابات أفراد العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويُستخدم هذا الاختبار للتحقق من مطابقة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري وهو الدرجة 3، و الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الإشارة (SignTest) حول كل أبعاد الدراسة

المحور	الموافقون > 3	غير الموافقين < 3	درجة المعنوية
أبعاد الدراسة ككل	100%	00%	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 100%، بمستوى معنوية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج (0.05)، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أي أنه يوجد التزام عالٍ لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3.

2.4.4 اختبار الفرضية الثانية: و التي تنص على:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى للمتغيرات الشخصية.

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى للمتغيرات الشخصية.

و تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الثلاثة التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** و التي يمكن صياغتها كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى لمتغير الجنس.

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى لمتغير الجنس.

من أجل اختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لمقارنة توزيع عيّنتين مُستقلتين، و الجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (08): اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لمتغير النوع (الجنس)

الجنس	الحجم	متوسط الرتب	قيمة Z	درجة المعنوية
ذكر	27	23,83	-0,522	0,601
أنثى	18	21,75		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS. 25)

تشير نتائج اختبار مان وتني أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية، مما يعني بأنه لا توجد فروق في تقييم موظفي مديرية البنك محل الدراسة حول مدى التزام هذه الأخيرة بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لما جاء في مقررات لجنة بازل3 حسب النوع أو الجنس.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** و التي تأخذ الشكل التالي:

الفرضية الصفريّة (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

من أجل اختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار كروسكال-والاس (Kruskal-Wallis) لمقارنة توزيع عدة عينات مُستقلة، ونلخص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): اختبار كروسكال والاس (Kruskal-Wallis) لمتغير: المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	الحجم	متوسط الرتب	H de Kruskal-Wallis	Ddl	درجة المعنوية
ثانوي	5	25,80	0,290	2	0,865
جامعي	39	22,59			
دراسات عليا	1	25,00			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS. 25)

تدل نتائج اختبار كروسكال والاس أعلاه إلى قبول الفرضية الصفريّة، مما يعني بأنه لا توجد فروق في تقييم موظفي مديرية البنك محل الدراسة حول مدى التزام هذه الأخيرة بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3 حسب المؤهل العلمي.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وهي:

الفرضية الصفريّة (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى لمتغير الخبرة المهنية.

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3، تُعزى لمتغير الخبرة المهنية.

بنفس طريقة اختبار الفرضية الفرعية الثانية أعلاه نقوم باختبار هذه الفرضية و هذا بالاعتماد على اختبار كروسكال-والاس (Kruskal-Wallis) أيضاً و الذي تشير نتائجه إلى قبول الفرضية الصفريّة، و عليه لا توجد فروق في تقييم موظفي مديرية البنك محل الدراسة حول مدى التزام هذه الأخيرة بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3 حسب الخبرة المهنية.

الجدول رقم (10): اختبار كروسكال والاس (Kruskal-Wallis) لمتغير: الخبرة المهنية.

سنوات الخبرة	الحجم	متوسط الرتب	H de Kruskal-Wallis	Ddl	درجة المعنوية
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	4	28,25	1,451	2	0,484
من 5 إلى 10 سنوات	20	20,68			
أكثر من 10 سنوات	21	24,21			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS. 25)

5. خاتمة

تشمل إدارة المخاطر البنكية مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تهدد القطاع البنكي، فهي تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة، لذا فهي تعد من أهم الإدارات في البنك نظرا لأهمية القرارات التي تتخذها من أجل تجنب ومواجهة المخاطر، حيث يمكن القول أن المخاطر وتقويمها وإدارتها أصبح يمثل حجر الزاوية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، وربما كان ذلك يشكل الدافع الأقوى لقيام لجنة بازل في إصدار العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل، هذا بالإضافة إلى القواعد الخاصة بالحوكمة لضمان إدارة المخاطر البنكية بصورة سليمة.

لعبت لجنة بازل للرقابة البنكية دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة البنكية تطبق في الدول الأعضاء بها، حيث أصدرت ثلاث اتفاقيات آخرها سنة 2010 سميت لجنة بازل 3 للرقابة البنكية، والتي تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنك، خاصة بعد الأزمات التي توالى على النظام البنكي العالمي. توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1-النتائج النظرية:

- تزايد المخاطر بفعل قوى وعوامل عديدة دفعت إلى تنامي أنواع جديدة من المخاطر مع تزايد أهمية مخاطر كانت قائمة.

-الإدارة السليمة والجيدة للمخاطر البنكية كانت نتيجة لوجود إطار جيد للحوكمة وقياس المخاطر البنكية بصورة دقيقة وتطبيق الإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر.

2-النتائج التطبيقية:

-تتوفر مديرية البنك محل الدراسة على معايير إدارة المخاطر وهذا حسب مختلف الأبعاد، وخاصة تلك المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية بالإضافة إلى قياس ورقابة خطر السيولة.

- يوجد التزام عال لديها بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل3، وذلك من خلال تحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع حد لمواجهة البنك للمخاطر بوضع إطار لتقييم المخاطر المختلفة .

- لا يوجد اختلاف في تقييم موظفي مديرية البنك حول التزامها بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل3، خاصة فيما يخص وضع نظام يربط تلك المخاطر ومستوى رأس المال، وتأسيس أساليب لرقابة الالتزام بالسياسات الداخلية.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج ميدانية في هذه الدراسة نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

-ضرورة تنشيط بورصة الجزائر والاستفادة من الخبرات التي نجحت فيها هذه البورصات وذلك لاستثمار الفوائض المالية المكدسة في البنوك الجزائرية.

-ضرورة تبني مبدأ الدمج بين البنوك الإسلامية لتحقيق كيانات بنكية قوية قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك التقليدية سواء في السوق المحلي أو العالمي.

-نوصي بتشكيل هيئة رسمية من قبل وزارة المالية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي.

-ضرورة إلزام المجلس الوطني للمحاسبة إعطاء نفس الاهتمام لهذه الوظيفة مثل ما يبديه لوظيفة "محافظة الحسابات" باعتباره الهيئة المكلفة بتنظيم عمل المحاسبة والتدقيق في الجزائر.

6- قائمة المراجع:

- ابراهيم رباح المدهون. (2010/2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة

المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة. غزة، فلسطين: جامعة غزة.

- حاج قويدر قورين، و آخرون. (2020). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من

المخاطر البنكية - دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع إشارة للنماذج

الدولية). مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 12، العدد

01، صفحة 40.

- حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد المحسن راضي. (2011). حوكمة البنوك و أثرها

في الأداء و المحاطرة، ط1. عمان ، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و

التوزيع.

- حنان محمد المعيوف، و محمد رضوان عبد العزيز. (2017). إدارة المخاطر في

المصارف الإسلامية. مجلة الرسالة، المجلد 1، العدد 1 صفحة 34.

عنوان المقال: إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3-دراسة ميدانية لمديرية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية -

- حياة نجار. (2013/2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة عينة من البنوك العمومية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 1.
- زوبير عياش. (2011/2012). تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - حالة ولاية أم البواقي (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- طارق عبد العال حماد. (2003). إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك. القاهرة: الدار الجامعية.
- عثمان محمد داود. (2013). إدارة و تحليل الإئتمان و مخاطره، ط1. عمان ، الأردن: دار الفكر ناشرون و موزعون.
- مبارك بوعشة. (2007). تسيير المخاطر البنكية. مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، الصفحات 231-232.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). إدارة البنوك. الأردن: دار المناهج.
- منال هاني. (2017). اتفاقية بازل 3 و دورها في إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 16، صفحة 310.
- نوري موسى شقري، و آخرون. (2012). إدارة المخاطر. الأردن: دار الميسرة.
- john hul,christophe godlewski,maxime merli. (2012/2013). gestion des risques et institutions financières.